

نشرة الصحافة



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ٢٠٢٣-٢-٧

حظر تسجيل العقارات بأسماء الشركات التي يساهم فيها... أجانِب

| كتب رضا السناري |

الإجراء قد أوقف في أكتوبر 2021.

عادت إدارة التسجيل والتوثيق العقاري في وزارة العدل من جديد لتتوقف نقل أي عقار إلى أي شركة مساهمة عامة كانت أو مغلقة أو ذات مسؤولية محدودة، إلا بعد تقديم كشف مساهمين حديث يخلو من وجود أي مساهم أجنبي، وذلك بعد أن كان هذا

ووفقاً لمصادر مطلعة، فإن «التسجيل العقاري» رفضت أخيراً طلبين لشركة عقارية مدرجة في البورصة وأخرى استثمارية انسحبت من سوق الأسهم لتوثيق عقارات كانتا تسعيان لتسجيلها، قبل أن توفرا سجل مساهمين حديثاً خالياً من أي مساهم كويتي.

هذا الإجراء أحدثت ربكة واسعة بين مسؤولي الشركات العقارية، خصوصاً المدرجة، باعتبار أنه يصعب ضمان عدم وجود مساهم غير كويتي بين قائمة مساهميتها في دولة تدفع فيها جميع الجهات المعنية بزيادة استثمارات الأجانِب محلياً، وفي سوق الأسهم خصوصاً.

(التفاصيل ص 10)

سواء كانت مساهمة عامة أو مغلقة أو ذات مسؤولية محدودة ويشمل الأصل الاستثماري والتجاري

حظر تسجيل العقارات بأسماء الشركات التي يساهم فيها... أجانِب

| كتب رضا السناري |

علت، الرأي، من مصادر ذات صلة أن إدارة التسجيل والتوثيق العقاري في وزارة العدل تولفت عن نقل أي شركة مساهمة عامة كانت أو مغلقة، أو ذات مسؤولية محدودة، سواء كان بين أغراضها التعامل في العقارات بيعاً وشراءً أم لا، إلا بعد تقديم كشف مساهمين حديث يخلو من وجود أي مساهم أجنبي في شركة، بوضحة أنه متى يتم ذلك يحظر إدارة توثيق العقار لديها ويمنع تسجيلها في سجل العقارات.

وكانت العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي

تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً. ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.

ولقد تم تسجيل العقارات التي كانت مساهمين فيها، قبل أن يتم وقف هذا الإجراء، في أكتوبر 2021، إلا أن التسجيل العقاري، عارض سجراً لتوثيق المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتخفيف تملك غير الكويتيين العقارات، التي نصت على حظر تملك العقارات للشركات التجارية التي تقوم بتسجيلها في سجل العقارات، ما يعيق دائرة هذا القطاع سواء كان استثمارياً أو توظيفياً.



السماح لها بتسجيل أي عقار جديد في سجلها. وتعدت المصارف إلى أن هذا العقار قد يكون إلى احتياطي معرض للقطاع إلى أزمة ركود استثماري وتحديات قانونية ومحاسبية، لافتة إلى أن تماشى صعوبة توثيق الاستثمارات العقارية في مزاينة هذا القطاع تسببت في وقف نشاطها بالمسوق العقاري، أو تسجيلها باسم شركات أخرى غير محلية بهذا الإجراء، ما قد يعرضها لتراكمات قضائية مستقبلية، باعتبار أن العقارات لا تحتل قانونياً إلا بالتسجيل كما هو مقرر قانوناً ومعلوم للعامة.

تأثير سلبى
وتكررت المصارف أن هذا التحفظ يسبب على الشركات العقارية، سواء كانت حالة المسجل المطلوبة لعقار تجاري أو استثماري، ولو كان المساهم الأجنبي يمتلك سهماً واحداً فقط في الشركة، مؤذنة أن هذا الأمر سيقوّض سلباً ومماثراً على الحركة العقارية فضلاً عن إضعاف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وفقاً للمتسهدف التنموي، إضافة.

- «العدل» عادت لتطبيق اشتراط سجل خال من غير الكويتيين
- القرار ينسحب على أي ملكية أجنبية ولو كانت سهماً واحداً
- استثناء البنوك من شرط المساهمة الكاملة لملاك كويتيين
- رفض توثيق عقارات باسم شركة عقارية مدرجة وأخرى استثمارية
- العمل بإجراء المنع كان موقوفاً منذ أكتوبر 2021 لكنه طُبّق مجدداً
- مخاوف محاسبية وقانونية من مخاطر تسجيل الأصول باسم الغير

سؤال برسم المعنيين؟

تساءلت المصادر عن مدى وجهة الأسباب التي تمنع شركات العقارية الكويتية المؤسسة في الكويت من تملك أي نوع من العقارات بدرجة في بورصة الكويت التي تسمح لأجانِب بالتداول على أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وأضافت: «هل يحق أن تحرم الشركات المساهمة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة وهيئة أوقاف العمل وقطاعات التدقيق المعتمدة، وعود تأسيسها المسجلة في وزارة العدل لتستل على حق شراء وبيع وتملك وتطوير الأراضي والعقارات، من ممارسة نشاطها المرخص ببيع وشراء العقارات؟».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٧-٢٠	١	١٥٦٩٣

بناءً على تعليمات النواف مع إلغاء ما صدر منها منذ الاستقالة وقف النقل والندب حتى إشعار آخر

براك الشيتان مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لاستصدار قرار بهذا الخصوص، على أن يتضمن إلغاء كل القرارات التي اعتمدها بعض الوزراء للنقل والندب والإعارة والتكليف من تاريخ استقالة الحكومة واعتبارها "كان لم تكن"، متوقفاً صدور القرار بشكل رسمي خلال الأسبوع الجاري.

النقل والندب أو تمديده خارجياً بين الجهات المختلفة، مع وقف الإعارة وتمديدها بين الجهات المختلفة داخل البلاد حتى إشعار آخر ، وإحالة الموضوع إلى ديوان الخدمة المدنية لإصدار قرار بهذا الشأن .
وعلمت "السياسة" : إن "سمو رئيس الوزراء طلب من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

■ في خطوة تأخرت نحو أسبوعين، أكد مجلس الوزراء ضرورة التزام الوزراء بوقف التعيين بالوظائف القيادية بكافة الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ، ووقف شغل الوظائف الإشرافية أيًا كانت وسائل شغل هذه الوظائف ندباً أو تعييناً أو نقلاً أو ترقية إليها .
كما قرر المجلس في جلسته، أمس، وقف

وقف النقل

وقال مصدر مقرب من دوائر القرار: إن الوزير الشيتان كان على علم بهذه القرارات التي سببت شيئاً من الاضرار للحكومة، لكونها أفلت بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وخالفت القاعدة المستقرة

في عدم اتخاذ قرارات من هذا النوع خلال فترة "تصريف العاجل من الأمور". وكشف المصدر عن أن مجلس الوزراء قرر تجميد صلاحيات الوزراء في إصدار أي قرارات ذات صلة بملف النقل والندب عدا ما يتصف منها بطابع الالزام والضرورة، مشيراً إلى أن النواف وجه حديثاً "شديد اللهجة" إلى الوزراء: براك الشيتان وعبد الوهاب الرشيد وعمار العجمي، وأعرب عن استيائه من نهجهم في التعامل مع الملف.
وأكد أن ديوان الخدمة المدنية اعترض على قرارات النقل والندب التي اعتمدها بعض الوزراء، وأكد أنها تخالف التوجهات الجديدة لسياسة التوظيف، إلا أن الشيتان طلب اعتماد القرارات التي تمت الموافقة عليها من قبل مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

نيابياً، وصفت النائبة جنان بوشهري، توجيه سمو رئيس مجلس الوزراء بتجميد صلاحيات مجلس الخدمة المدنية ورئيسه بشأن استثناءات النقل والندب بين الجهات الحكومية، وسحب كل القرارات التي صدرت بعد استقالة الحكومة بأنه "خطوة بالاتجاه الصحيح".
وأضافت: إن ذلك "تأكيد لما ورد في استجوابنا للوزير الشيتان من سوء استخدامه لصلاحياته".

وحذر النائب صالح عاشور أي وزير من استغلال الموظف حالياً بمخالفة التعميم الصادر من ديوان الخدمة المدنية بوقف النقل والندب بين الجهات الحكومية، مضيفاً "أقول للحكومة لا يكفي وقف النقل والندب لحين تشكيل الحكومة، عليكم إلغاء جميع القرارات التي صدرت بعد استقالته". وذكر "سألنا أسئلة برلمانية في الموضوع، والوزراء الذين تجاوزوا التعليمات سيكونون تحت طائلة المساءلة السياسية، ولا نرضى باستغلال الظروف لمصالح خاصة على حساب المواطنين".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٢-٧	١	١٩١٧٦

تغريم النائب الموزير 100 دينار لإساءته إلى الغانم

■ كتب - جابر الحمود:

أصدرت محكمة الجنج أمس حكماً بتغريم النائب شعيب الموزير 100 دينار، من شكوى قدمها ضده رئيس مجلس الأمة السابق مرزوق الغانم العام الماضي، اتهمه فيها بالإساءة إليه عبر مؤتمر صحفي.

وكان الموزير أكد في تصريح سابق أنه فوجيء من الشكوى المقدمة من مرزوق الغانم، قائلاً إنها تضمنت "بترا واجتزاء بعض الفقرات، وكلامي وجهته لصفة الغانم وليس لشخصه". وكانت الحصانة قد رفعت عن النائب الموزير إثر تصويت في مجلس الأمة بالنداء بالاسم، بموافقة 31 عضواً، وعدم موافقة 19، وامتناع 6، من أصل الحضور البالغ 56.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٣-٢-٧	٥	١٩١٧٦

الوفيات

الوفيات

- حصة عايض صويان العتيبي، أرملة/
عبدالله غزاي هلال العتيبي، 82 عاماً، (شيعة)،
العزاء في المقبرة، تلفون: 51131139 - 99766918
- حيدر محمد علي خان، 83 عاماً، (شيع)،
الرجال: مسجد البحارنة، منطقة الدعية، تلفون:
99059155، النساء: العمرية، ق2، ش2، م15، تلفون:
66652227
- وليد علي جابر الموسى، 58 عاماً، (شيع)،
الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 50607777، النساء:
فهد الأحمد، ق1، ش105، م40، تلفون: 97994046
- عبدالله خالد عبدالله أبو عجم، 37 عاماً،
(شيع)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 97685555،
النساء: النهضة، قطعة 3، شارع 303، منزل 15،
تلفون: 51077737 - 67600668
- هاني جاسم محمد المويل، 48 عاماً، (شيع)،
الرجال: القادسية، ق4، ش محمد حبيب البدر، م7،
تلفون: 65116583 - 50398087، النساء: القادسية،
ق8، ش86، م11، تلفون: 99904432
- بدرية علي مبارك الدوب، 81 عاماً، (شيعة)،
الرجال: في المقبرة، تلفون: 99661906 - 97827166،
النساء: حطين، قطعة 2، شارع 223، منزل 2، تلفون:
66270776
- سمير بدر سليمان القناعي، 65 عاماً،
(شيع)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 66223788،
النساء: القرين، قطعة 3، شارع 33، منزل 2، تلفون:
55266269
- فاطمة عبدالله العبدالله الحداد، أرملة/
حسين موسى العلي، 91 عاماً، (شيعة)، الرجال:
المنصورية، حسينية آل ياسين، تلفون: 99031874 -
90907667، النساء: صباح السالم، قطعة 10، شارع
2، جادة 10، منزل 2، تلفون: 66478855 - 66363035
- محمد عبدالله دريميج العتيبي، 42 عاماً،
(شيع)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 50404242،
النساء: العدان، ق4، ش16، م26، تلفون: 66099900
- حسين راضي مهنا الحمدان، 81 عاماً،
(شيع)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 99765195،
النساء: الفنتاس، ق2، ش10، م4، تلفون: 23901131
- محمد علي عبدالرحمن المنير، 84 عاماً،
(شيع)، الرجال: في المقبرة، تلفون: 99430910،
النساء: لا يوجد
- عبدالعزيز سعود سالم الحمدان، 70 عاماً،
(شيع)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99444896 -
99717364 - 99428225، النساء: القصور، ق5،
ش1، م16، تلفون: 25421596
- غدير عبدالقادر أحمد البرجس، 40 عاماً،
(شيعة)، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون:
67755494 - 65857777، النساء: النزهة، قطعة 3،
شارع 35، منزل 8، تلفون: 99754208 - 99055988